قضية رأي عام
تشريد أهالي وطمس هويّة

بسبب العقود التي تقوم بتقديمها المؤسسات التعليمية الخاصة والتي لا يخفى على أحد تركيزها على الأهداف التجارية والإعلامية دون اعتبار جدي وحقيقي للعملية التربوية والتعليمية ناهيك عن وجود شروط مجحفة بحق الطلاب والكادر التدريسي – مراجعة العقود التي يتم عرضها من المؤسسات التعليمية الخاصة – , لجأ المجلس المحلي لبلدة المليحة والبلاط إلى المجمع التعليمي في ريف دمشق من أجل تأمين بناء من الأبنية التعليمية الحكومية في بلدة كفربطنا بسبب وجود عدد كبير من أهالي بلدة المليحة المتواجدين في البلدة حيث لا يقل عدد العائلات المضيفة عن 1200عائلة من أهالي المليحة والقطاع الجنوبي بشكل عام حيث طالب المجلس بمدرسة من أجل متابعة العملية التعليمية من أجل الحفاظ على حق الأطفال بالتعلم والانضواء تحت مظلة مديرية التربية وبالتالي مع الحكومة المؤقتة في الائتلاف السوري لقوى المعارضة وتعزيز الدور المؤسساتي للحكومة المؤقتة على الأرض مع العلم بوجود مدرستين شاغرتين منذ أكثر من 4 سنوات .. علمنا مؤخرا بوجود خطة من أجل دمج وتوحيد العملية التعليمية والتربوية بين البلدة المضيفة والبلدة المستضيفة و صدور قرار – حسب وجهة نظرنا – تعسفي من مديرية التربية بحلّ المكاتب التعليمية التي تعتبر نواة العملية التعليمية في الغوطة الشرقية وذلك قبل حوالي شهر على بدء العام الدراسي الجديد إضافة إلى وجود أصوات تنادي بأن يتم حلّ المجالس المحلية للبلدات التي لا يوجد لديها قطاع جغرافي (أي البلدات التي تم السيطرة عليها مؤخرا من قبل قوات النظام في كل من قطاعي المرج والجنوبي) تحت ذريعة عدم وجود قطاع جغرافي والاكتفاء بالمجالس المحلية والمؤسسات التعليمية للبلدات المستضيفة .... لذلك لا بد لنا من تأصيل هذه المسألة بشكل قانوني ودراسة أبعادها على هويّة أهالي البلدات التي تعرضت للتهجير القسري وعلى مسيرة الثورة بشكل عام :

❖❖ عند دخول قوافل المساعدات (المحدودة والخجولة)إلي أهالي بلدة كفربطنا تم اعتبار الأهالي القاطنين من بلدة المليحة في كفربطنا بشكل غير مباشر على أنهم جزء من أهالي كفربطنا(لا ننسى شكر المجلس المحلي لبلدة كفر بطنا على حسن المعاملة والاستضافة) على الرغم من وجود مجلس محلي مستقل لأهالي المليحة يقوم بممارسة واجباته الخدمية على أكمل وجه وذلك باعتراف جميع المجالس المحلية وذلك في خطوة وسابقة خطيرة تهدف إلى طمس هويّة أهالي المليحة المعارضة للنظام- وتم توزيع المساعدات لأهالي المليحة في مناطق سيطرة النظام

عن طريق المؤسسات الأهلية والخدمية الخاصة ببلدة المليحة وليس الخاصة بجرمانا على سبيل المثال- واعتبارهم جزء من أهالي بلدة كفربطنا مما يدفعنا إلى التساؤل عن الهدف من هكذا تصرفات من قبل الأمم المتحدة ؟؟؟؟!!!!!

❖❖❖ إننا نحن في المجلس المحلي لبلدة المليحة نرى الهدف من هذه التصرفات هو الآتي:

& - إلغاء هوية ووجود أهالي بلدة المليحة في مناطق سيطرة المعارضة واعتبار الأهالي الموجودين في مناطق سيطرة النظام هم سكان المليحة الأصليون وفي أحسن الحالات اعتبار هؤلاء المتواجدين في مناطق سيطرة المعارضة هم قاطنين في البلدة المتواجدين فيها من عشرات السنين وبالتالي اعتبار الأهالي المتواجدين في مناطق سيطرة النظام - حسب رواية النظام-هم الذين تعرضوا للتهجير والقتل من قبل العصابات المسلحة واعتبار الأهالي المتواجدين من أهالي المليحة في مناطق سيطرة المعارضة إرهابيين(هذه الحيلة أقل ما يمكن أن توصف به بأنها شيطانية) وهذا ما يفسر سبب احتفاظ النظام بمؤسسة " البلدية " وغيرها من الهيئات الأهلية على الرغم من عدم وجود قطاع جغرافي تعمل في نطاقه على مدار 5 سنوات وحتى الآن على الرغم من تحوّل أكثر من 80% من بلدة المليحة إلى أنقاض وإلى ثكنة عسكرية **والسؤال**: لماذا لم يلجأ النظام إلى إلغاء بلديّة المليحة أو ضمّها إلى بلدة جرمانا على سبيل المثال؟! السبب في ذلك للمحافظة على الصفة الاعتبارية والقانونية للبلدة وبالتالي إلى وجودها في خندق الموالاة لا في خندق المعارضة .

&- أما في حال إصرار أهالي المليحة على حقهم في مجلس محلي وإدارة المؤسسات التعليمية وغيرها بشكل مستقل.. ما هي إلا تأكيد وتعزيز الانتماء إلى بلدة المليحة فإن ذلك يؤدي إلى اعتبارهم سكان أصليون خرجوا من ديارهم بسبب قصف طائرات النظام والعدوان الخارجي من قبل الميليشيات الإيرانية والعراقية واللبنانية مما يحافظ على هويتهم وانتماؤهم ..

فالمسألة إذاً أكبر من اعتبارها مسألة توحيد جهود تعليمية أو خدمية لتصل إلى طمس هويّة وترقى إلى **قضية رأي عام**

❖❖❖❖ أما بالنسبة للأشخاص الذين ينادون بإلغاء المجالس المحلية للبلدات التي سيطر عليها النظام مؤخرا أو ضمّها لمجالس البلدات المستضيفة تحت ذريعة عدم وجود قطاع جغرافي فإننا نقول لهم :هل الخدمات تقدم لمصلحة وخدمة الأهالي والقاطنين في البلدة أم فقط للمنطقة الجغرافية دون اعتبار لوجود الأهالي من عدمه؟؟!!

.... لذلك نحن في المجلس المحلي لبلدة المليحة نُصرّ ونؤكد ونطالب بالسماح لنا بفتح صرح من صروح العلم في مدرسة حكومية خاضعة لسيطرة المعارضة من أجل تعميق وتفعيل الدور المؤسساتي للحكومة المؤقتة مع المحافظة على هويتنا باعتبارنا نحن وسائر البلدات التي تعرضت للتهجير نتعرض لمحاولات طمس هويّة وتهويد قضية .....

نحن في المجلس المحلي لبلدة المليحة نوجّه رسالة إلى أصحاب القرار والمعنيين بعد هذا التأصيل القانوني من أجل اتخاذ القرارات المناسبة وتحمُّل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية تجاه هذه القضية .... التاريخ .... لن يرحمكم

أبناؤنا وأطفالنا وشهداؤنا ..... لن تغفر لكم

... إلى أهالي بلدة المليحة في الداخل والخارج .. أود الاستعانة بمقولة مقتبسة لوجهاء وأعيان بلدة المليحة " المليحة .. إن لم نكن فيها ... فلتكن فينا "

أخيرا وليس آخراً .. يقوم المجلس المحلي لبلدة المليحة حالياً بعقد مشاورات من أجل توحيد عمل المكاتب التعليمية للقطاع الجنوبي (وليس ضم أو دمج) من أجل إقامة مدرسة موحدة لأهالي المليحة والقطاع الجنوبي تحت مظلة مديرية التربية والحكومة المؤقتة تضمن المحافظة على هوية هذه البلدات وتؤكد على اصطفافها في خندق المعارضة والحكومة المؤقتة .. كما بدورنا ندعو بلدات المرج إلى اتخاذ خطوات مماثلة وذلك لوحدة الهدف والمصير.

إننا في المجلس المحلي نُعلن بأننا لسنا ضد أي خطوة تسعى إلى توحيد الجهود على كافة المستويات وجميع المجالات والانضمام تحت جسم واحد ... لكننا نعارض أن يتم صهر هويتنا في بوتقة البلدات المستضيفة وبالتالي تهويد قضيتنا وسلخ اصطفافنا في خندق المعارضة وإلى جانب الحكومة المؤقتة ونحن خارج بلداتنا للأسباب التي ذكرناها وفصّلناها آنفاً.....

مكتب الشؤون القانونية والإفصاح المالي	رئيس المجلس
المستشار القانوني أبو اليمان	عبد الله أبو الصوف